دور عوائد قطاع المحروقات الجزائري في تمويل الإنفاق الحكومي التوسعي خلال فترة 2005-2011

أ. عية عبد الرحمان*

Abstract

L'Algérie qui avait adopté une politique budgétaire expansionniste tout au long de la période 2005-2010, celle qui a était financée par des excédents en provenance des exportations pétrolières a pour but de réaliser la répartition équitable des richesses, dont les augmentations des salaires , le soutient des prix des produits du premières nécessites, le libre usage des infrastructures publiques et le droit d'accès à la santé, l'éducation, la mise en place des structures de base tel que les routes, les aéroports, les bâtiments commerciaux et de services, les installations associées à la production et le raffinage du pétrole et du gaz ;afin de maximiser les recette pétrolière. Cette politique qui a réussi proportionnellement à contribuer à la croissance et au développement, n'a jamais arriver à relancer la production en dehors du secteur des hydrocarbures, ce qui va maitre le futur de l'économie Algérienne dans l'incertitude.

Mots clefs: Secteur des hydrocarbures, exportations pétrolières, politique budgétaire expansionniste, l'économie Algérienne

* أستاذ مساعد قسم "أ"، جامعة ابن خلدون، تيارت – الجزائر.

المستخلص: تحوّل الجزائر فوائضها المالية الكبيرة التي مصدرها قطاع المحروقات إلى مختلف فئات المجتمع باعتماد سياسات مالية توسعية تتجلى مظاهرها في رفع الأجور ودعم أسعار السلع الأساسية، وكذا في مجانية استغلال المرافق العامة وحق الاستفادة من الصحة والتعليم العموميين، تهيئة وإنشاء هياكل قاعدية على غرار الطرق والمطارات والمباني التجارية والخدماتية، أو المنشئات المرتبطة بإنتاج وتكرير البتـــــرول والغاز لتعظيم مداخيلها. وذلك بهدف التوزيع العادل للثروة، غير أن عدم حقن تلك الفوائض بالقدر الكافي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية على غرار الصناعة والزراعة، يبقي الدولة في تبعية دائمة، ويرسم لها مستقبل اقتصادي غامض.

الكلمات المفتاحية:عوائد صادرات قطاع المحروقات، توظيف الفوائض، الطاقة الأحفورية، القدرات الجزائرية النفطية.

المقدمة العامة

تعتمد الجزائر في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد صادرت قطاع المحروقات والتي من أهمها البترول، ذلك أنها تمتلك قدرات كبيرة في هذا المجال، حيث تجاوز احتياطها سنة 2010 من حيث الحجم 12.2 مليار برميل، كما أن صادرات هذا القطاع تساهم بنسبة تتجاوز 97 ٪ من إجمالي الصادرات، وهو ما يفسر ارتفاع عوائدها من العملة الصعبة بعد سلسلة الارتفاعات التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة 2005-2011 أين تجاوز متوسط دخلها السنوي سقف 70 مليار دولار، في وقت تراوح فيه متوسط احتياجها السنوي من التمويل الخارجي خلال ذات الفترة ما بين 35الى 40 مليار دولار. غير أن توظف معظم تلك الفوائض في تمويل احتياجات استهلاكها اليومي الغير عقلاني في اغلب الأحيان، ساهم في بروز اختلالات هيكلية ومالية خاصة في ظل ضعف الإنفاق الاستثماري على المشاريع الاقتصادية التي تتميز بالديمومة على غرار مشاريع تنمية القطاع الزراعي والصناعي. وقد ظهر ذلك جليا خلال السداسي الثاني من سنة 2008 عندما أدت تبعات الأزمة المالية إلى تراجع أسعار النفط إلى مادون 37 دولار للبرميل، ما أعطي لمستقبل

الاقتصاد الوطني صورة غير واضح المعالم، خاصة إذا استمرار في الاعتماد على الريع البترولي كمصدر أساسي للتمويل، علما أن اغلب الدراسات المتخصصة تشير إلى قرب نفاذ مصادر الطاقة الاحفورية، ودليل ذلك توقف عدد كبير من آبار البترول والغاز عن الإنتاج.

مما تقدم ستناقش هذه الدراسة أوجه الإنفاق الحكومي التوسعي في الجزائر خلال الفترة 2005-2011 والذي تم تغطيته بالعوائد المرتفعة لقطاع المحروقات، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي التوسعي في الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وما هو تأثير ذلك على مستقبل الاقتصاد الوطني؟.

ومن أجل تفسير هذه الإشكالية قمنا بتصميم وصياغة الفرضية التالية :

- لقد أدى تمويل الإنفاق الاستهلاكي بعوائد صادرات قطاع المحروقات إلى المساهمة نسبيا في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، غير انه رسم صورة غير واضحة لمستقبل الاقتصاد الوطني.

خطة البحث:

من اجل اختبار هذه الفرضية تناولنا هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: القدرات النفطية الجزائرية وتعاظم فوائضها خلال الفترة 2005-2011.

- المحور الثاني : مجالات توظيف الجزائر لفوائض قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2011.

المحور الثالث : تقيم مدى نجاعة توظيف فوائض قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول : القدرات النفطية الجزائرية وتعاظم فوائضها خلال الفترة 2005-2011

قدر احتياطي الجزائر من البترول الخام سنة 2010 حسب إحصائيات شركة بريتش بتروليوم BP بحوالي 12,2 مليار برميل، أي ما يعادل نسبة 0,9٪ من الاحتياطي العالمي، علما انه سجل ارتفاع بنسبة 18,5٪ بالمقارنة مع إحصائيات سنة 2009، في حين قدر إنتاجها من الخام سنة 2010 حسب إحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك" بأزيد من 1,18 مليون برميل يوميا، كان يخصص منها 709 ألف برميل للتصدير، في ذات السياق أشارت نفس الإحصائيات أن متوسط إنتاج الجزائر من المشتقات البترولية بلغ سنة 2010 حوالي 557 ألف برميل مكافئ يوجه منها للتصدير 314,1 ألف برميل مكافئ، مقابل استيرادها حوالي 16 ألف برميل مكافئ من المشتقات التي لا يلبي إنتاجها احتياجات الطلب المحلي[1].

وقد حققت الجزائر فوائض مالية نتيجة ارتفاع عوائد صادراتها النفطية، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر البترول الجزائري " خليط صحراء sahrann.Blend " الذي يعتبر ثاني أغلى نفط (بعد نفط نيجيريا) ضمن سلة أوبك[2] استفادة كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك.

في هذا الصدد انتقل متوسط سعر برميل خام الجزائري من 54,64 دولار سنة 2005 إلى98,3 دولار كمتوسط سنة 2008، ليتراجع نسبيا سنتي 2009، 2010 مسجلا 60,88 و77,38 دولار على التوالي ثم يعود ويرتفع سنة 2011 إلى 122,54 دولار[3]، وقد أسهم هذا الارتفاع في تعاظم قيمة الصادرات النفطية التي انتقلت من

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي 2011.

[2] تضم سلة أوبك بداية من 16 مارس 2005 إحدى عشر نوعا من الخامات بدل السبعة السابقة، مقومة وفقا أوزان ترجيحية تأخذ بعين الاعتبار الإنتاج والتصدير (مع الإشارة إلى أنه يتم إدراج خامات الدول التي تنضم واستبعاد خامات الدول التي تنفصل).

[3] نفس المرجع.

26,92 مليار دولار سنة 2006 إلى 29,39 مليار دولار سنة 2007 ثم تجاوزت سقف 38,5 مليار دولار سنة 2008، مع العلم أن سعر الغاز الطبيعي ارتفع كذلك من جانبه على اعتبار أن سعر الغاز مربوط بسعر النفط في أسواق الطاقة العالمية.

الجدول رقم (1) تطورات متوسط أسعار مختلف أنوع الخامات وكذا قيمة عوائد صادرات الكلية والنفط الجزائري.

السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط سعر البرنت (دولار/للبرميل)	54,52	65,14	72,39	97,26	61,67	79,50
متوسط سعر سلة أوبك(دولار/للبرميل)	50,64	61,04	69,7	94,10	61,06	77,5
متوسط سعر نفط الجزائر (خليط صحراء)(دولار/للبرميل)	64,54	66,05	74,66	98,3	60,88	77,38
قيمة الصادرات الكلية (مليار دولار)	46,32	54,79	60,91	79,14	54,47	57,62
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليار دولار)	-	53,60	59,60	77,19	44,41	56,14

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي أعداد مختلفة.

تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أعداد مختلفة، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 15 ديسمبر 2011

من خلال هذا الجدول نلاحظ الاتجاه التصاعدي لسعر الخام الجزائري الذي ارتفع بنسبة قاربت 100 ٪ سنة 2008 بالمقارنة مع 2005، من جهتها عرفت صادرات النفط الجزائري ارتفاعا من حيث الحجم ذلك أنها انتقلت من 0,741 مليون برميل سنة 2003 إلى حوالي 1مليون برميل يوميا سنة 2005، ثم تجاوزت 1,25 مليون برميل سنة 2007[4]، لتعود وتتراجع إلى مادون 0,8 مليون برميل كمتوسط خلال الفترة 2008- 2011 تنفيذا لسياسة الحكومة الهادفة إلى المحافظة على الثروة النفطية، كما حافظت كذلك صادرات مشتقات النفط الخام على مستواها خلال الفترة 2004-2008، وقد أدى هذا الارتفاع في قيمة وحجم صادرات قطاع المحروقات إلى تعاظم

[4] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي 2008

قيمة عوائد الصادرات الجزائرية الكلية التي انتقلت من 54,72 دولار أمريكي سنة 2006 إلى 79,14 مليار دولار سنة 2008.

الجدول رقم (2) التطورات المتعلقة بالقدرات الجزائرية النفطية بالحجم

السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم احتياطات (مليار برميل)	12,3	12,3	12,3	12,2	12,2	12,2
متوسط الإنتاج اليومي (ألف برميل/يوميا)	1352,0	1426,0	1398,0	1356,0	1216,0	1189,8
الاستهلاك اليومي (ألف برميل مكافئ/يوميا)	304,7	323,6	331,6	349,6	361,6	348,7
إجمالي إنتاج المشتقات النفطية (ألف برميل/يوميا)	399,6	412,7	417,7	438,5	.469,4	557,5
صادرات النفط الجزائري (ألف برميل/يوميا)	970,0	947,2	1253,5	804,9	747,5	709,0
صادرات مشتقات النفط (ألف برميل مكافئ/يوميا)	452,0	435,0	451,3	456,7	232,5	314,1

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي 2008، 2011

تدل الأرقام الموجودة في الجدول رقم (2) على القدرات التي تمتلكها الجزائر في مجال البترولي والتي انعكست إيجابا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، خاصة وأن قطاع المحروقات ظل يساهم بنسبة تفوق97٪ من إجمالي الصادرات، حيث سجلت مختلف الموازين الخارجية فوائض جيدة على غرار الميزان الجاري الذي قدر فائضة سنة 2007 ب 30,50 مليار دولار ثم تخطى سقف 34 مليار دولار سنة 2008، من جانبه سجل رصيد ميزان المدفوعات تطورات ايجابية انتقلت من 17,73 مليار دولار سنة 2006 الى29,55 مليار دولار سنة 2007 أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 80 ٪[5]، ليبلغ ذروته سنة 2008 مسجلا 37 مليار دولار ثم يعود ويتراجع

[5]تقرير الإحصائي لصندوق النقد العربي سنة 2009

نسبيا سنة 2010 عندما قدر الفائض ب15,58مليار دولار [6] وذلك بالرغم من الارتفاع الشديد للواردات خلال هذه الفترة، إلى جانب ذلك تعاظمت فوائض احتياطات الصرف التي انتقلت من 110,8 مليار دولار نهاية سنة 2007 إلى 143,3 مليار دولار نهاية سنة 2008 لتقارب 200 مليار دولار نهاية سنة 2011، من جانبها سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و4280 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2008[7].

الجدول رقم (3) تطورات الفوائض المالية الجزائرية خلال الفترة 2007-2010

السنـــوات	2007	2008	2009	2010
الميزان الجاري (مليار دولار)	30,64	34,45	0,41	12,16
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	29,55	36,99	3,86	15,58
احتياطي الصرف (مليار دولار)	110,18	143,3	146	174
صندوق ضبط العائدات (مليار دينار)	3216	4280	* 4280	-

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أعداد مختلفة، وإحصائيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 15 ديسمبر2011

من خلال هذا الجدول نلاحظ التطور الايجابي للفوائض المالية الجزائرية التي تحققت بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، والتي تم توظيفها في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة، وذلك بهدف دعم النمو الاقتصادي، وتوزيع الريع على مختلف الفئات الاجتماعية.

[6] إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 15 ديسمبر 2011

[7] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر2009

المحور الثاني : مجالات توظيف الجزائر لفوائض قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2011.

نتيجة لتعاظم مداخيل الجزائر من العملة الصعبة جراء ارتفاع قيمة عوائد صادراتها النفطية اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات وتبنت عدد من المشاريع وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة، ونقل تلك الفوائض لتستفيد منها مختلف الفئات الاجتماعية في إطار تحقيق العدالة في توزيع الدخل من جهة أخرى، ومن بين المجالات التي شملها الإنفاق الحكومي نذكر :

1-تخفيض حجم الدين الخارجي: قررت الحكومة تخفيض الدين العمومي الخارجي باعتماد آلية التسديد المسبق للدين، حيث تقدمت بطلب إلى نادي باريس في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة 7,9 مليار دولار، والتي كان من المفروض أن تنتهي من تسديدها سنة 2011، وقد تم تغطية تلك المستحقات باستخدام فوائض "صندوق ضبط الموارد" [8]، حيث خصص لهذا الغرض 915 مليار دج سنة 2006 و922 مليار دج سنة 2007، ذلك أن هذا الصندوق يضم ضمن حساباته في جانب النفقات بند تخفيض الدين العمومي[9].

2-رفع السعر المرجعي للبرميل في الميزانية العمومية : كانت الجزائر قبل سنة 2008 تعتمد 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي عند تقديرها للإيرادات الجباية البترولية، غير أن ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 100 دولار للبرميل سنة 2008، دفع بالحكومة للانتقال إلى سعر 37 دولار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما

[8]صندوق ضبط الموارد هو قيد حسابي في ميزانية الدولة إيراداته مصدرها فائض الجبائية البترولية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، من اجل استعمالها إما لتسوية العجز، أو لتسديد المديونية العمومية للدولة.

[9]بفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة 2005 العدد الأول ص:3-4

سمح للإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44٪ حيث بلغت الزيادة 745 مليار دينار، مع العلم أن هذا الإجراء كان قد اتخذ قبل انهيار الأسعار في الربع الثالث من سنة 2008.

3- رفع قيمة النفقات العمومية: سجلت النفقات العمومية الجزائرية سلسلة من الارتفاعات خلال الفترة 2005-2010 فعلى سبيل المثال تم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 رفع قيمة النفقات بنسبة 13 ٪ (بعد رفع السعر المرجعي)، وزعت على النحو التالي: 345.2مليار دينار لميزانية التسيير وجهت بالخصوص لدعم أسعار الحبوب والمواد الأساسية، و190 مليار دينار لميزانية التجهيز خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي.[10]

4-رفع أجور الموظفين: استجابت الدولة للضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة الأجور في مناسبتين 2006، و2008 دون مراعاة ضعف معدلات النمو المسجلة في القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية كالصناعة التي بلغ معدل نموها 0,8 ٪ سنة 2007، و0,4 سنة 2009، ثم سجلت تغير سالبا قدر بـ -2,6٪ سنة 2010[11]، إلى جانب عدم تجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة 8٪ في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة 2008-2010، وهو ما أدى إلى تحفّظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خوفا من تكرار سيناريو سنة 1992 عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور والتي كلفتها فاتورة إصلاح ثانية مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، كانت آثارها كارثية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

5- مواجهة ارتفاع قيمة فاتورة الواردات: ارتفعت قيمة واردات الجزائر من مختلف السلع خاصة منها السلع الاستهلاكية، التي نمت ب9,45٪ خلال الفترة 2005-2009، علما أن ما نسبته 62٪ من السلع الاستهلاكية المستوردة هي عبارة عن مواد

[10] بيان مجلس الوزراء الجزائري، المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو 2008

[11] المصدر:إحصائيات بنك الجزائر، سنة 2011 www.bank-of-algeria.dz/Bulletin

غذائية[12]. ذلك أن أسعار هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسيا في الأسواق العالمية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مصادر الطاقة التقليدية من جهة، واستخدام جزء من المواد الغذائية كطاقة بديلة في بعض الدول من جهة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للبرازيل التي استخدمت جزء من محصولها السكري وقودا حيويا لعدم قدرتها على تسديد واردتها النفطية التي ارتفعت أسعارها، كما يعزى ارتفاع فاتورة واردات السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع متوسط استهلاك الأسر الذي نمى بنسبة 4,5 ٪ خلال ذات الفترة بسبب رفع الأجور.

6- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي: نتيجة لعدم نجاعة آلية التشغيل في القطاعات الاقتصادية، فتحت الحكومة مناصب مالية جديدة استفاد منها عديد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة ففي هذا الصدد استفاد ما يقارب من 400 ألف شخص خلال الفترة 2007-2008 من مناصب مختلفة في القطاعات العمومية، وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2,98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3,36 مليون موظف سنة 2010.

7-رفع حجم المخصصات المالية الموجه للإنفاق الاستثماري على الهياكل القاعدية: خصصت الجزائر في إطار برنامج تطوير المنشات القاعدية حجما استثماريا قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة 2005 -2007، غير أن هذه المخصصات وإن كانت قد ساهمت في رفع نسبة تكوين الناتج خارج قطاع المحروقات، وبعيدا عن الإنفاق الاستهلاكي، تبقي غير كافية وظرفية ذلك أن أغلب تلك الهياكل لها أغراض اجتماعية أو خدماتية، في حين أن نسبة المنشآت الموجه لتطوير القطاعات الحقيقية كصناعة والزراعة بقيت ضعيفة.

[12] أفاق الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2009، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر 2009.

8-دعم السلع الأساسية : تستورد الجزائر ما نسبته 75 ٪ من احتياجاتها الغذائية من الأسواق الخارجية أين يتم تسّعير اغلب المنتجات بالدولار واليورو، من هذا المنطلق ونتيجة لضخ البنوك المركزية في الدول المتقدمة لسيولة كبيرة من أجل إنقاذ أنظمتها المالية من الانهيار بعد أزمة 2008، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 150٪ وانتقل التضخم إلى السوق الداخلية، فأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات اجتماعية في 25 جانفي 2011 عندها تدخلت الحكومة الجزائرية واتخذت إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من ذوى الدخول المتوسطة كان من أهمها:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب 5٪ على واردات الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.
- إعفاء ذات السلع من الرسم على القيمة المضافة TVA (17٪).
- الإعفاء من دفع الضريبة على إرباح الشركات IBS بالنسبة للمؤسسات إنتاج الزيت والسكر.

وقد ساهمت تلك الإجراءات في تخفيض أسعار تلك المواد بنسبة 50 ٪ حيث أصبحت في متناول القدرة الشرائية لذو الدخول المتوسطة، خاصة بعدما تقرر تمديد العمل بها بعد أن كانت آجالها محددة إلى غاية 3 أوت 2011، وقد تم تغطية الخسائر الحكومية بإيرادات الجباية البترولية في ظل تجاوز متوسط سعر البرميل 100 دولار سنتي 2011، 2012.

المحور الثالث : تقيم مدى نجاعة توظيف فوائض قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

إن السياسات المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومات الجزائرية خلال فترة 2005-2011، والتي تم تمويلها بواسطة عوائد صادرات قطاع المحروقات، وبالرغم من تحقيقيها لبعض النتائج الايجابية نسبيا تكون قد تسببت في عدم النهوض بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية من خارج المحروقات، وهو ما قد يؤثر سلبا على مستقبل الاقتصادي الجزائري.

1-النتائج الايجابية للسياسة الإنفاق الحكومي التوسعي

من أجل التوزيع العادل للثروة التي مصدرها الأساسي هو ريع قطاع المحروقات ودعم النمو اعتمدت الحكومات خلال الفترة 2005-2011 سياسات مالية توسعية وجهة أساسا للإنفاق الاستهلاكي، والتي برزت مظاهرها في أوجه عديدة (انظر أعلاه) من أهمها الزيادات في أجور موظفي القطاع العمومي الإداري والاجتماعي التي ارتفعت بنسبة 13,2٪ سنة 2007 بالمقارنة مع سنة 2006، وكذا التحويلات إلى قطاع العائلات التي قدر نموها خلال نفس الفترة ب 22٪ أي ما يمثل 1/4 الدخل المتوفر للعائلات [13]، بالإضافة إلى دعم أسعار سلع المواد الأساسية، وقد أدى ذلك إلى تحسن القدرة الشرائية للأسر التي ساهمت في تحسين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام.

[13] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأمة 2008 ديسمبر سنة 2008

الجدول رقم (4) نسبة مساهمة استهلاك قطاع العائلات في تكوين الناتج الداخلي الخام المحسوب بطريقة الإنفاق (مليون دينار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام بالقيمة	5545851,5	6930153,4	7836997,6	0,8564070	6,9 986 474
استهلاك قطاع العائلات C	4,2 510 479	7,2647 004	0,2 908 907	9,3 274 309	6,3 677 560
نسبة مساهمة استهلاك قطاع العائلات٪	٪45	٪38	٪37	٪38,23	٪36,82

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال هذا الجدول المساهمة الجيدة لاستهلاك قطاع العائلة في تكوين الناتج والتي تجاوزت في المتوسط 1/3، من جهته أدى دعم أسعار المواد الغذائية إلى التحكم في المستوى العام للأسعار تلك السلع التي لم ترتفع إلى معدلات غير مرغوبة، حيث لم تتجاوز 6,56 ٪ سنة 2007 و7,4 ٪سنة 2008، مساهمة بذلك في تراجع نمو الكتلة النقدية M2 التي بعدما سجلت نمو قدر ب 24,17٪ سنة 2007 بالمقارنة مع سنة 2006 تراجعت سنة 2008 إلى 16,4٪، وبالتالي تم التحكم في التضخم العام الذي ظلت معدلاته مقبولة حيث سجلت 3,5٪ سنة 2007، 4,4٪ سنة 2008، وذلك بالرغم من التبعات السلبية التي خلفتها أزمة 2008 على الاقتصاد العالمي.

2 - النتائج السلبية للسياسة الإنفاق الحكومي التوسعي

أدت الإنفاق العام التوسعي على القطاعات الاستهلاكية والخدماتية إلى تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في تكوين الناتج، ذلك أن محاولات إنعاش تلك القطاعات ظلت ضعيفة وتفتقر إلى الاحترافية والفعالية ودليل ذلك أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات بقية ضعيفة وسلبية أحيانا، فالقطاع الصناعي الذي بلغت نسبة نموه 0,8 ٪ سنة 2007، و0,4 ٪ سنة 2009 سجل سنة 2010 تغير سالبا قدر ب –2,5 ٪، كما لم يساهم القطاع الفلاحي إلا بنسبة 8٪ في تكوين الناتج كمتوسط

خلال الفترة 2008-2010، وذلك بالرغم من الدعم المالي الكبير وكذا مسح ديون الفلاحين.

الجدول رقم (5) نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي خلال الفترة 2005-2010

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	الإدارة	الضرائب والرسوم
2005	44,7	7,7	5,5	7,5	19,6	8,5	6,6
2006	46,3	7,5	3,5	8,2	19,6	8,0	5,8
2007	43,7	7,6	5,1	8,8	20,6	8,5	5,7
2008	45,0	6,6	4,7	8,6	19,4	9,8	5,8
2009	31,1	9,3	5,7	10,9	23,8	12,2	7,1
2010*	34,7	8,4	5,0	10,4	21,9	13,5	6,1

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر لسنوات 2007، www.bank-of-algeria.dz/Bulletin2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة الضعيفة لقطاعي الصناعة والزراعة في تكوين الناتج، وهو نفس الكلام الذي ينطبق على مساهمة الضرائب والرسوم علما أن نسبة كبيرة من هذه الأخيرة يتم تحصيلها من موظفي القطاع العمومي في إطار الضرائب على الدخل الإجماليIRG، من جانبه لم يساهم التكفل الحكومي بالتوظيف في امتصاص البطالة الذي بقيت معدلاتها مرتفعة حيث قدرت سنة 2006 بحوالي 12٪ لتتراجع نسبيا سنة 2008 مسجلة 11,3 ٪ وتستمر على هذا النحو سنة 2009 حيث بلغت 10,9 ٪، مع العلم أن الموظفين في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل تم أدراجهم ضمن هذه الإحصائيات، وذلك بالرغم من أنه برنامج اجتماعي يتقاضى موظفوه أجور تقل عن الأجر الوطني الأدنى.

كذلك ومن أبرز النتائج السلبية للسياسات التوسعية هو العجز المستمر المسجل في الميزانية العمومية (بغض النظر عن الفارق الايجابي لصندوق ضبط الموارد) خاصة بعد سنة 2008 عندما قررت الحكومة رفع السعر المتوقع لبرميل البترول من 19 دولار

إلى 37 دولار، حيث بلغ العجز في السداسي الأول من سنة 2009 أزيد من 228 مليار دينار[14].

مما تقدم يبدو أن الانعكاسات السلبية للإنفاق الحكومي التوسعي الذي تم تمويله بمداخيل قطاع المحروقات اكبر من نتائجه الايجابية لذا لابد من مراجعة تنفيذ تلك السياسات التوسعية.

3-مقترحات لمعالجة التبعية المطلقة للريع البترولي

من أجل تجنيب استمرار الاقتصاد الجزائري في الاعتماد الشبه الكلي على عوائد صادرات النفط لتمويل عملياته الاقتصادية خاصة منها الاستهلاكية، نقدم مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل مستقبلا والتي من أهمها:

* توسيع الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الذي تم هدم قاعدته خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك بهدف رفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج الحقيقي، وبتالي ضمان موارد مالية دائمة وكذا توفير مناصب شغل باستمرار.

* الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي الذي بإمكانه امتصاص البطالة، ليس فقط بصفة مباشرة، ولكن حتى فيما يخص تطوير الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية.

* الاستثمار في مشاريع البني تحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبتالي الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل بين الأسواق الإفريقية والأوربية.

[14] أفاق الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2009، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر 2009.

* تنمية القطاع السياحي الذي لديها القدرة مستقبلا على دعم النمو.

*زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية مع الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر أداة حقيقية للتنمية.

في مقابل ذلك لابد من تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال:

* إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عملية التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب.

* تنشيط النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال منح حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية، مع ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويلي الإسلامي، خاصة أن عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون المعاملات البنكية التقليدية.

الخلاصة

من خلال ما تقدم نخلص أن إعطاء الأولوية من قبل الحكومات الجزائرية في التمويل الإنفاق العام الاستهلاكي والخدمي العمومي باستخدام فوائض عوائد قطاع المحروقات، كان من أهم أسباب فشل مشاريع النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

1- نتائج اختبار الفرضية

إن توظيف معظم مداخيل قطاع المحروقات الجزائري في تمويل القطاعات الغير منتجة ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مؤقتة، غير أنه أبقى الاقتصاد الوطني تابع لعوائد ريعية، وغير واضح المعالم.

2- التوصيـات

مما تقدم نلاحظ أن تعثر النمو في قطاعات الإنتاج الحقيقي بالجزائر سببه تعاظم عوائد صادرات قطاع المحروقات التي تلبي احتياجات التمويل الاستهلاكي خاصة، مقابل غياب الفعالية والاحترافية وسوء التسيير عند استغلال المخصصات المالية الضعيفة الموجه لإنعاش قطاعات الإنتاج الحقيقي وعليه نوصي بما يلي:

-توسيع مشاريع الشراكة مع الأطراف الأجنبية خاصة منها دول النامية، من أجل الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث والرقي إلى مستوى الجودة العالمية في تنمية المنتجات الزراعية والصناعية.

-تطوير مهارات الإطارات والمسيرين من خلال دورات تكوينية وتدريبية ودفعهم للتشبع بروح المسؤولية من أجل تطوير المؤسسات الإنتاجية وضمان استمرارية النشاط.

- خلق روح المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية من جهة وبين العمال من جهة أخرى، عن طريق التحفيزات المادية والمعنوية.

-إعطاء البعد التسويقي دورا أساسيا في عملية توزيع المنتجات الزراعية والصناعية المحلية.

المـــــــراجع:

-جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقارير الأمين العام لOAPEC أعداد مختلفة.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، نشرات الشهرية أعداد مختلفة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
http://www.oapecorg. org

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

-بفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة 2005 العدد الأول.

- بنك الجزائر، نشرات إحصائيات أعداد مختلفة www.bank-of-algeria.dz/Bulletin

- Rapport pétrole 2009 , éléments statistiques, IFP , paris France

-BP Statistical Review of world Energy juin 2011 , www. Bp.com/statisticalreview